

٢٧٦



جامعة القاهرة
كلية الحقوق

٢٤٦٠٠١
١٩٥٥

الضرب كأساس للمسئولية المدنية

في المجتمع المعاصر

رسالة مقدمة من
محمد نصر رفاعي
للحصول على درجة دكتور في الحقوق

لجنة الحكم :

رئيساً : الأستاذ الدكتور عبد الودود يحيى : أستاذ القانون المدني
بكلية حقوق القاهرة والمشراف على الرسالة

أعضاء : الأستاذ الدكتور توفيق حسن فرج : أستاذ القانون المدني
بكلية حقوق الإسكندرية ووكيل الكلية
الأستاذ الدكتور نعمان خليل جمعة : أستاذ القانون المدني
بكلية حقوق القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم

وزسـوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم

الاهداء

إلى مصرنا الحبيبة مهد الحضارة الانسانية ..

وإلى شريكة حياتي التي وقفت إلى جانبي وشدت من أزرى ..

أهدي رسالتي •

محمد نصر رفاعي

مقدمة

١ - موضوع الرسالة وأهميته :

قضية المسؤولية ، كما يقول الأستاذ جوسران ، في طريقها أن تكون نقطة الارتكاز من القانون المدني ، بل من القانون بأسره ، فالى ما تقضى به المرجع في كل أمر ، كما ترد اليها جميع الاتجاهات سواء أكان ذلك في القانون العام أم في القانون الخاص ، وسواء أكان ذلك في دائرة الأشخاص أم في دائرة الأموال ، حتى ليحق لنا أن نقول إنها باتت مركز الحسابية من جميع النظم القانونية (١) .

بهذه الكلمة الموجزة ، عبر جوسران عما نالته المسؤولية من أهمية خاصة ، على النحو الذي أسلفناه ، كذلك فاننا لسنا بحاجة إلى كبير عناء حين نقرر حقيقة واقعة ، تلك هي أننا نعيش اليوم في « عصر المسؤولية » بأوسع معاني هذه الكلمة ، فالمرء اليوم قد ازداد شعورا بحقوقه ، واستمسكا بها ، فلم يعد يطبق أن يحل به ضرر دون أن يبحث عن شخص يحمله مسؤولية هذا الضرر ويطالبه بالتعويض عنه ، وقد ظهر هذا الشعور على أثر اختراع الآلة الميكانيكية وتغلغلها في حياة الناس ، وعلى الأخص في المصنع حيث يعملون ، وفي الطريق حيث يسيرون ، فاختراع الآلة ، وإن كان قد أدى للناس في حياتهم نعمة من السرعة واليسر والرفاهية والرخاء لم يكونوا قد ألفوها من قبل ، إلا أنها جرت عليهم من الكوارث والأضرار ، ما لم يكن لهم به في القديم سابق عهد . وكان على الفكر القانوني أن يواجه هذه الحالة الجديدة ، وأن يتجاوب مع الأفكار الاجتماعية التي سادت عصر تطور الصناعة ، وأن يتفق مع

Josserand — Préface à l'ouvrage de M. André Brun. (١)

«Rapports et domaines des responsabilités contractuelle et délictuelle», thèse, 1931, P. 5.

((فهرس تحايلى))

نبرة	صفحة	
١	٧	موضوع الرسالة وأهميته
٢	٩	خطة البحث

فصل تمهيدى

فى التطور التاريخى لفكرة المسؤولية

٣	١٥	مقدمة
	١٦	البحث الأول : فى المجتمعات البدائية
	٢٠	البحث الثانى : فى المجتمع الرومانى
	٢٥	البحث الثالث : فى الشريعة الاسلامية
	٣٤	البحث الرابع : فى القانون الفرنسى القديم

القسم الأول

النظم الوضعية

١٧	٤١	تمهيد وتقسيم
----	----	--------------

الباب الأول

نظم ازدواج المسؤولية
(النظام الفرنسى والمصرى)

١٨	٤٣	تمهيد وتقسيم
----	----	--------------

الفصل الأول

مسئولية الأفراد

١٩	٤٥	تقسيم
----	----	-------

الفرع الأول

تطور القضاء الفرنسى

٢٠	٤٥	تمهيد
----	----	-------

	٤٩	البحث الأول : التمسك بالخطأ
٢١	٤٩	عدم وجود نص يرتب المسؤولية عن الأشياء بصفة عامة
٢٢	٥٠	تطبيق القواعد العامة فى المسؤولية التقصيرية
٢٤	٥٣	وسائل تسهيل عبء الإثبات
٢٤	٥٣	التوسع فى فكرة الخطأ ذاتها
٢٤	٥٦	المسؤولية العقدية
٢٤	٦١	تطبيق المادة ١٣٨٦

صفحة	نبذة
١٧٨	١٠٩ حالات مسئولية الادارة دون خطأ في فرنسا ...
١٧٨	١١٠ أولا : في علاقة الادارة بموظفيها ...
١٨١	١١٢ ثانيا : الاضرار الناشئة عن الأشياء الخطرة ...
١٨٢	١١٣ ١ — المسئولية عن الاضرار الدائمة التي تصيب أملاك الأفراد نتيجة للاشغال العامة ...
١٨٧	١١٦ ٢ — المسئولية عن الاضرار التي تنشأ عن تخزين ونقل المواد المتفجرة ...
١٨٩	١١٧ ٣ — استعمال مرفق الشرطة لآلات خطرة ...
١٨٩	١١٨ ٤ — الاضرار الناشئة عن حوادث السيارات الحكومية
١٩١	١١٩ ثالثا : الاضرار التي تسببها أنشطة ووسائل فنية خطيرة
١٩٣	١٢٠ رابعا : امتناع الادارة عن تنفيذ الأحكام القضائية ...
١٩٦	١٢١ خامسا : مسئولية الدولة عن اعمالها المشرعة ...
١٩٩	المبحث الثاني : مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة كأساس للمسئولية الادارية ...
١٩٩	١٢٣ تقرير المبدأ ...
٢٠١	١٢٤ تحديد مفهوم المبدأ وراى فقه القانون العام في فرنسا
٢٠٦	١٢٩ تقدير المبدأ ...
٢١٣	المبحث الثالث : نظرية المنفعة : الغرم بالغرم كأساس موحد للمسئولية في القانونين الخاص والعام ...
٢١٣	١٣٧ موقف فقه القانون العام في فرنسا من نظرية المنفعة ...
٢١٩	١٤٣ موقف فقه القانون العام في مصر من نظرية المنفعة ...

الباب الثانى

نظم وحدة المسئولية

٢٢٧	١٤٨ تمهيد وتقسيم ...
-----	----------------------

الفصل الأول

النظام الأنجلو أمريكى

٢٢٩	١٤٩ تمهيد وتقسيم ...
-----	----------------------

الفرع الأول

المسئولية عن الخطأ

٢٣٠	١٥٠ القانون الذى يحكم المسئولية المدنية ...
٢٣٢	١٥١ المبحث الأول : انعدام المبدأ العام للمسئولية ...
٢٤٤	٠ المبحث الثانى : دعوى الاهمال ...
٢٤٤	١٦٣ تعريف دعوى الاهمال ...
٢٤٥	١٦٤ عناصر دعوى الاهمال ...
٢٤٥	١٦٥ الالتزام بواجب الحرص والعناية ...
٢٤٦	١٦٦ مصدر الالتزام بواجب الحرص والعناية ...
٢٤٨	١٦٧ نقد فكرة الالتزام بواجب الحرص والعناية ...

صفحة	نبذة
٢٤٩	١٦٩ ظهور فكرة الالتزام بواجب الحرص والعناية في نطاق دعوى الإهمال ...
٢٥١	١٧٠ الالتزام بواجب الحرص ورفض الفقه الأنجلو أمريكي الاعتراف بوجود مبدأ عام للمسئولية المدنية ...
٢٥٣	١٧١ المعيار اللازم لتحديد وجود الالتزام بواجب الحرص والعناية تحليل فكرة واجب الحرص والعناية ...
٢٥٣	١٧٢ عدم مراعاة المستوى المطلوب من العناية : الخطأ ...
٢٥٥	١٧٣ عدم الأخذ بفكرة تدرج الخطأ ...
٢٥٧	١٧٥ معايير الخطأ ...
٢٥٧	١٧٦ معيار الرجل العاقل ...
٢٦١	١٧٦ تحديد الرجل العاقل ...
٢٦٦	١٨٥ تحديد سلوك الرجل العاقل ...
٢٧١	المبحث الثالث : ضرورة اثبات الخطأ ...
٢٧٢	١٩٢ صعوبة الإثبات ...

الفرع الثاني

قاعدة الشيء يتحدث لذاته

« قرينة الخطأ »

٢٧٤	المبحث الأول : أصل القاعدة ...
٢٧٦	المبحث الثاني : الشروط اللازمة لتطبيق القاعدة ...
٢٧٧	١٩٨ الشرط الأول : وجود الشيء تحت سيطرة المدعى عليه وحده الشرط الثاني : كون الحادث مما لا يقع لولا إهمال صاحب السيطرة على الشيء ...
٢٧٩	١٩٩ الشرط الثالث : أن يكون سبب الفعل المنشئ للضرر غير معلوم ...
٢٨١	٢٠١ المبحث الثالث : أثر قاعدة الشيء يتحدث لذاته على عبء الإثبات ...
٢٨٢	...

الفرع الثالث

المسئولية المطلقة عن الأشياء الخطرة

٢٨٥	المبحث الأول : ظهور فكرة الضمان في حوادث العمل ...
٢٨٥	الخطأ لم يعد أبداً العنصر الأساسى للمسئولية التقصيرية
٢٨٨	ظهور هذا التطور في مجال مسؤولية رب العمل تجاه عماله
٢٩٠	المبحث الثانى : قاعدة ريلاند ضد فلتشر ...
٢٩٠	اعتبار الحكم في قضية ريلاند ضد فلتشر أساساً للمسئولية بدون خطأ ...
٢٩٣	شروط تطبيق القاعدة الواردة في قضية ريلاند ضد فلتشر
٢٩٤	(أ) من ناحية طبيعة الفعل المنشئ للضرر ...
٢٩٤	يجب أن يكون الضرر قد نشأ نتيجة انفلات الشيء
٢٩٦	(ب) من ناحية الأشياء التى تحدث الضرر ...
٢٩٦	١ — يجب أن يكون استعمال الأشياء مما لا يتفق والاستعمال الطبيعى للأمكنة ...
٢٩٧	٢ — يجب أن تكون الأشياء قابلة لحدوث الضرر
٣٠٠	إذا انفلتت من مكانها ...
٣٠٣	الأشخاص الذين تنطبق عليهم القاعدة ...
٣٠٣	١ — المدعى عليه ...
٣٠٤	٢ — الضرر ...
٣٠٥	الخلاصة وتعقيب ...

الفرع الرابع

مسئولية الدولة

٣٠٨	مبدأ عدم مسؤولية الدولة ...
٣٠٩	الحد من نطاق عدم المسؤولية عن طريق ملتزم الحق ...
٣١١	مقاضاة المخطئ شخصياً ...
٣١١	تقرير مسؤولية بعض المصالح الحكومية عن الأفعال
٣١١	غير المشروعة لموظفيها ...
٣١٢	صدر قانون الإجراءات الملكية عام ١٩٤٧ في إنجلترا ،
٣١٢	قانون دعاوى الخطأ الفيدرالى عام ١٩٤٦ في
٣١٢	الولايات المتحدة الأمريكية ...

صفحة	نبذة
٣١٣	حدود مسئولية الدولة
٣١٣	عدم مسئولية الدولة عن ممارسة السلطة القضائية
٣١٥	عدم مسئولية الدولة عن ممارسة السلطة التشريعية
٣١٨	أساس مسئولية الدولة في النظام الأنجلو أمريكي
٣٢٠	نظرية الخطأ المفترض
٣٢٠	نظرية التماثل والتطابق
٣٢١	نظرية تحمل التبعية
٣٢٢	نظرية الضمان
٣٢٣	نظرية تشتيت الخسارة (التأمين الاتفاقي)

الفصل الثاني النظام السوفيتي الفرع الأول

المسئولية عن الخطأ مع قلب عبء الإثبات

٣٢٥	النصوص التشريعية
٣٢٨	شروط تحقق المسئولية عن الأعمال الشخصية
٣٢٩	الضرر
٣٣٠	الفعل المنشئ للمسئولية
٣٣٣	علاقة السببية بين الفعل المنشئ وبين الضرر
٣٣٨	هل يشترط توافر الخطأ لترتيب المسئولية عن الأعمال الشخصية
٣٣٨	الرأي الأول : المسئولية عن الأعمال الشخصية مسئولية موضوعية لا تستند الى الخطأ
٣٤١	الرأي الثاني : المسئولية عن الأعمال الشخصية مسئولية عن خطأ مع قلب عبء الإثبات
٣٤٣	تقدير الخطأ

الفرع الثاني

المسئولية عن الضرر الناشئ من مصادر خطرة

٣٤٦	النصوص التشريعية
٣٤٩	تخديد مصادر الخطر المتزايد

صفحة	نبذة
٢٤٩	٢٥٩
٢٥١	٢٦١

القسم الثاني نظرية التعويض

٢٥٩	٢٦٩
-----	-----

الباب الأول الأساس الفلسفى للمسئولية

٢٦٣	٢٧٠
-----	-----

الفصل الأول فكرة الاثم

نظرية الخطأ كأساس للمسئولية

٢٦٥	٢٧١
٢٦٧	٢٧٣
٢٦٨	٢٧٤
٢٦٩	٢٧٥
٢٧٠	٢٧٦
٢٧٠	٢٧٧
٢٧١	٢٧٨
٢٧٢	٢٨١
٢٧٤	٢٨٢
٢٧٧	٢٨٦
٢٨٠	
٢٨٠	٢٩١
٢٨٠	٢٩٢
٢٨١	٢٩٣
٢٨٢	٢٩٦

صفحة نبذة

		اندثار فكرة الخطأ في مجال الفعل الشخصي وظهور
٣٠٢	٣٨٦	حالات من المسؤولية بدون خطأ
٣٠٣	٣٨٧	١ -- مسؤولية المجنون
٣٠٤	٣٨٧	القائلون بعدم مسؤولية المجنون
٣٠٥	٣٨٩	وسائل المحاكم للحد من قاعدة عدم مسؤولية المجنون
٣٠٦	٣٩١	القائلون بمسؤولية المجنون
		مسؤولية المجنون مسؤولية موضوعية لا تستند على
٣٠٦	٣٩٣	فكرة الخطأ
٣٠٧	٣٩٣	القانون رقم ٦٨/٥ الصادر في فرنسا في ٣ يناير ١٩٦٨
٣٠٧	٣٩٤	أساس المسؤولية وفق هذا النص
٣٠٨	٣٩٤	الرأي الأول : هذه المسؤولية تقوم على الخطأ
٣٠٩	٣٩٤	الموضوعي
		نقد هذا الرأي
٣١٠	٣٩٥	الرأي الثاني : المسؤولية الواردة في هذا النص
٣١١	٣٩٦	هي مسؤولية دون خطأ
٣١١	٣٩٧	مدى تطبيق هذا النص على الأطفال عديمي التمييز
٣١١	٣٩٧	الرأي الأول : يقول بتطبيق النص على الأطفال
٣١١	٣٩٧	الرأي الثاني : يقول بعدم تطبيق النص على الأطفال
٣١٢	٣٩٨	نقد هذا الرأي
٣١٤	٣٩٩	اتجاه أكثر التشريعات الحديثة نحو تقرير مسؤولية
		عديمي التمييز
٣١٧	٤٠٢	موقف الشريعة الإسلامية بالنسبة لمسؤولية
		عديم التمييز
	٤٠٣	٢ -- مسؤولية الشخص المعنوي
٣١٨	٤٠٣	اجماع الفقه والقضاء على مسؤولية الشخص المعنوي
		النظريات التي قبلت في طبيعة الشخص المعنوي
	٤٠٤	وأثرها في مسؤولية الشخص المعنوي
٣١٩	٤٠٤	نظرية المجاز وموقف القضاء الفرنسي منها
٣٢٠	٤٠٥	نقد موقف القضاء من النظرية

صفحة، نبرة

٣٢١	٤٠٥	نظرية الحقيقة (نظرية العضو)
٣٢٢	٤٠٧	نقد النظرية
		الخلاصة : مسئولية الشخص المعنوى هى مسئولية
	٤٠٦	دون خطأ
		الخطأ المرفق ومسئولية الشخص المعنوى العام
٣٢٣	٤١٠	(الدولة) فى فرنسا وفى مصر
٣٢٩	٤١٤	فكرة الخطأ المرفق لا تقوم على الخطأ
٣٣٠	٤١٦	٣ — مضار الجوار غير المألوفة
٣٣١	٤١٧	موقف القضاء الفرنسى
٣٣٢	٤١٨	موقف القضاء المصرى فى ظل القانون القديم
		النص على المسئولية عن هذه المضار فى القانون
٣٣٣	٤١٨	المدنى الجديد
٣٣٤	٤١٩	اساس المسئولية عن مضار الجوار غير المألوفة

الفصل الثانى

التكافل الاجتماعى

٣٣٥	٤٢٣	ظهور نظرية تحمل التبعة
٣٣٦	٤٢٤	مذهب الغلاة
٣٣٧	٤٢٦	نظرية المخاطر المقابلة للربح
٣٣٨	٤٢٧	نظرية الخطر المستحدث
		الافكار والمذاهب التى ساعدت على ظهور نظرية
٣٤٠	٤٢٧	تحمل التبعة
٣٤١	٤٢٨	١. — المذهب الوضعى
٣٤٢	٤٢٩	٢. — النزعة المسادية فى القانون
٣٤٣	٤٣٠	٣. — النزعة الاشتراكية فى القانون
٣٤٤	٤٣١	٤. — مبادئ الأخلاق والعدالة
٣٤٥	٤٣٢	٥. — مذهب المدرسة التاريخية
٣٤٦	٤٣٤	آراء الأستاذ سالى
٣٤٧	٤٣٤	مهاجمته لفكرة الخطأ

صفحة	مقدمة
٢٥٠	٤٣٨ تفسيره للمادة ١٣٨٤
٢٥١	٤٣٩ المزايا العملية التي يراها لهذا التفسير
٢٥٢	٤٣٩ كيفية تحديد التعويض
٢٥٣	٤٤٠ تفسيره للمادة ١٣٨٢
٢٥٤	٤٤٠ تفسيره للمادة ١٣٨٣
٢٥٦	٤٤٤ إحلال النظرية المادية والموضوعية محل النظرية الشخصية
	٤٤٦ آراء الأستاذ جوسران
٢٥٨	٤٤٦ نظرة عامة لآرائه
٢٦٠	٤٤٨ المبادئ الثلاثة لنظرية الأستاذ جوسران
٢٦١	٤٤٩ أولا : المدعى بالتعويض لا يلزم بإثبات خطأ المالك
	ثانيا : المالك لا يستطيع التخلص من المسؤولية عن الضرر
٢٦٢	٤٥٠ الذى وقع بإثبات انه لم يرتكب أى خطأ أو اهمال
	ثالثا : المسؤولية التى تقع على عاتق المالك بعيدة كل البعد
٢٦٣	٤٥٠ عن أى مفهوم للخطأ
٢٦٥	٤٥٣ تحديد شروط ومدى نظرية الأستاذ جوسران
٢٦٦	٤٥٣ تعقيب
٢٦٩	٤٥٨ آراء الأستاذ دوجى
٢٧٠	٤٥٨ الخطأ أساس المسؤولية الشخصية
٢٧١	٤٦٠ استبعاد فكرة الخطأ كأساس لمسئولية الأشخاص المعنوية
٢٧٢	٤٦٠ أسباب التحول الذى لحق بنظام المسؤولية
	٤٦١ تطبيقات نظرية الأستاذ دوجى
٢٧٣	٤٦١ ١ — المسؤولية عن حوادث العمل
٢٧٥	٤٦٣ ٢ — مسؤولية المصالح العامة
	٤٦٥ الانتقال من فكرة المسؤولية الى فكرة التعويض
٢٧٦	٤٦٥ نظرية الأستاذ مستارك
٢٧٧	٤٦٦ عرض النظرية

صفحة	نبذة
٤٦٨	دور الخطأ في نظرية الضمان
٤٦٩	دور التأمين في حماية المضرور
٤٦٩	اتساع نطاق التأمين نتيجة التطور العميق لقواعد المسؤولية
٤٦٩	حق المضرور في الدعوى المباشرة ، ومزاياه عن اجراءات التنفيذ الاخرى
٤٧١	موقف المشرع المصري من الدعوى المباشرة
٤٧٥	عدم كفاية الدعوى المباشرة عن تحقيق الحماية الكافية للمضرور
٤٧٧	عدم كفاية نظام التأمين الاجباري عن تحقيق الحماية الكافية للمضرور
٤٧٨	نظام صندوق الضمان في فرنسا
٤٧٩	صندوق الضمان في مصر
٤٨٠	

الباب الثاني

النتائج العملية

الفصل الأول

وحدة المسؤولية

٤٨٥	تمهيد وتقسيم
٤٨٥	المبحث الأول : الأساس الذي يستند اليه انصار نظرية ازدواج المسؤولية في تخصيص قواعد خاصة تحكم مسؤولية الهيئات العامة
٤٨٩	الاستناد الى احكام القضاء الادارى الفرنسى (قضية بلانكو)
٤٩٣	التطور الذى طرأ على نظام مسؤولية الدولة منذ حكم بلانكو
٤٩٣	المبحث الثانى : في علاقة مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه بمسؤولية الدولة عن اعمال موظفيها
٤٩٩	موقف الفقه الادارى الفرنسى والمصرى حول تحديد طبيعة هذه المسؤولية
٥٠١	الشروط العامة لقيام مسؤولية الادارة عن اعمال موظفيها

صفحة
مقدمة

الشرط الأول : رابطة الخضوع أو التبعية وآراء فقهاء

القانون العام في فرنسا ٥٠٢ ٣٩٨

رأى الأستاذ كورنى ٥٠٢ ٣٩٩

رأى الأستاذ شابى ٥٠٥ ٤٠٠

رأى الأستاذ ايزنمان ٥٠٦ ٤٠١

رأى الأستاذ tUyéno ٥٠٧ ٤٠٢

موقف نеме القانون العام في مصر ٥٠٩ ٤٠٣

الشرط الثانى : الصفة الخاطئة للفعل الضار ٥١٢ ٤٠٤

عدم وجود تعريف محدد وواضح لفكرة الخطأ

في احكام مجلس الدولة الفرنسى ٥١٢ ٤٠٥

موقف مجلس الدولة المصرى في هذا الخصوص ٥١٤ ٤٠٦

مشكلة تدرج الخطأ ٥١٦

اشتراط الخطأ الجسيم في بعض المرافق ٥١٦ ٤٠٨

معيار التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم ٥١٨ ٤٠٩

نقد فكرة اشتراط الخطأ الجسيم ٥١٩ ٤١١

عدم جدوى فكرة تدرج الخطأ ٥٢٠ ٤١٢

الشرط الثالث : ارتباط الخطأ بالوظيفة ٥٢٤ ٤١٤

موقف مجلس الدولة الفرنسى من هذا الشرط ٥٢٨ ٤١٧

الخلاصة : تماثل وتطابق القواعد الرئيسية التى

تحكم مسئولية الدولة عن اعمال موظفيها

ومسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ٥٣١ ٤١٨

المبحث الثالث : في علاقة المسئولية عن فعل الاشياء في

القانون الخاص بالمسئولية عن فعل الاشياء في

القانون العام ٥٣٢ ٤٢٠

تمهيد ٥٣٣ ٤٢١

شروط المسئولية عن فعل الشيء ٥٣٣

الشرط الأول : الشيء ٥٣٣

تطور القضاء الفرنسى في شأن تحديد الشيء

صفحة	نبذة
٥٣٢	وموقف القانون المصرى
٥٣٥	الشرط الثانى : الحراسة
٥٣٥	مفهوم الحراسة فى القضاء المدنى الفرنسى
٥٣٥	نظرية الحراسة القانونية
٥٣٨	نظرية الحراسة الفعلية
٥٤٠	مفهوم الحراسة فى القانون المصرى
٥٤٢	مفهوم الحراسة فى القضاء الادارى الفرنسى
٥٤٣	الشرط الثالث : فعل الشيء
٥٤٣	المقصود بفعل الشيء
٥٤٤	اولا : التدخل الايجابى لفعل الشيء
٥٤٤	موقف قضاء النقص الفرنسى
٥٤٥	موقف محكمة النقض المصرية والفقهاء المصرى
٥٤٦	موقف مجلس الدولة الفرنسى
٥٤٧	ثانيا : فعل الشيء وفعل الانسان
٥٤٧	تطور القضاء المدنى الفرنسى فى هذا الشأن
٥٤٨	موقف مجلس الدولة الفرنسى
	المبحث الرابع : فى القانون الأمثل الواجب التطبيق على
	دعاوى المسؤولية فى القانون الخاص وفى القانون العام.
	رأى الفقه المصرى فى فكرة التمييز بين القانون العام
٥٤٩	والقانون الخاص
	اولا : القائلون بالابقاء على فكرة التفرقة بين القانون
٥٥٠	العام والقانون الخاص وحججهم
	ثانيا : القائلون بنىذ التفرقة بين القانون العام والقانون
٥٥١	الخاص وحججهم
٥٥٣	أصل التفرقة التقليدية
	الرأى الشخصى : نبذ التفرقة بين القانون العام والقانون
٥٥٥	الخاص
	رأى الفقه المصرى حول القانون الذى يحكم روابط القانون

صفحة	نبذة
٥٥٦	٤٤٠ العام والقانون الخاص معا ...
٥٥٩	٤٤١ صلاحية قواعد القانون المدنى فى صدد المسئولية لتحكم موضوع المسئولية الادارية ...

الفصل الثانى

تعميم نظام التأمين

٥٦٦	٤٤٣ الاتجاه الحديث نحو الانتقال بالمسئولية عن تعويض الاضرار من الفردية الى الجماعية ...
٥٦٩	٤٤٤ المبحث الاول : فكرة التأمين وظهور التأمين من المسئولية ووضع بين انواع التأمين ...
٥٧٠	٤٤٥ فكرة التأمين ...
٥٧٣	٤٤٧ ظهور التأمين من المسئولية وتطوره ...
٥٧٨	٤٥١ وضع التأمين من المسئولية بين انواع التأمين الاخرى ...
٥٧٩	٤٥٢ التأمين الاجتماعى ...
٥٨١	التأمين الفردى او الخاص ...
٥٨١	٤٥٣ المبحث الثانى : اتجاهات الفقه المعاصر نحو اجتماعية المسئولية ...
٥٨٢	٤٥٤ افكار الفقيه الفرنسى سافاتييه فى هذا الموضوع ...
٥٨٢	٤٥٤ اولاً : كل نوع من المخاطر يجب ان يكون له ضامن، وكل ضرر يجب ان يوجد المسئول عنه ...
٥٨٤	٤٥٦ ١ - التأمين المباشر للضرر ...
٥٨٥	٤٦٠ ٢ - المسئولون ...
٥٨٦	٤٦١ ٣ - الدولة المدينة العليا ...
٥٨٧	٤٦٢ ثانياً : العبء النهائى للتعويض يجب ان يستقر على عاتق الجماعة ...
٥٨٩	٤٦٤ مزايا وعيوب توزيع المخاطر على الهيئة الاجتماعية ...
٥٩٥	٤٦٥ النتائج التى تبدو فى الأفق لتطور اجتماعية الاضرار ...
	اعادة النظر فى المفهوم الفرنسى للمسئولية ...

صفحة	نبذة
٥٩٥	نظرية الأنسة فينى
٤٦٧	امكانية وشروط التوفيق بين المسئولية الفردية والطرق
٥٩٥	الفنية للتعويض الجماعى
٤٦٨	(ا) التعويض
٥٩٦	(ب) المسئولية
٤٦٩	نقد النظرية
٥٩٨	المبحث الثالث : نظام التأمين بوضعه الجالى فى
٤٧٠	التشريعات المقارنة وفى مصر
٥٩٩	أولا : فى نطاق حوادث العمل
٤٧١	الوضع فى فرنسا
٦٠١	فى الاتحاد السوفيتى
٤٧٣	فى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية
٦٠٥	الوضع فى مصر
٤٧٤	ثانيا : فى حوادث المرور
٦١١	الوضع فى فرنسا
٤٨٠	الوضع فى الاتحاد السوفيتى
٦١٢	وفى الولايات المتحدة الأمريكية
٤٨٢	وفى مصر
٦١٦	ثالثا : فى الاضرار الناشئة عن ممارسة الأنشطة المهنية
٤٨٤	رابعا : فى الاضرار الأخرى
٦١٩	المبحث الرابع : مستقبل التأمين والاقتراحات الخاصة
٦٢٠	بتطوير نظم التعويض الحالية
٤٨٦	تمهيد
٦٢٣	حوادث السيارات هى موضوع هذا التطوير
٤٨٩	مشروع الأستاذ تنك
٦٢٨	أولا : أساس المسئولية لدى الأستاذ تنك
٤٩٦	ثانيا : نظام التأمين فى مشروع الأستاذ تنك
٦٣١	
٤٩٨	
٦٣٣	
٤٩٩	
٦٣٥	
٥٠١	
٦٣٦	
٥٠٢	
٦٣٦	
٥٠٣	
٦٣٩	
٥٠٥	

صفحة	نبذة
٦٣٩	٥٠٦ (أ) الاضرار الجسمانية
٦٤٣	٥١٠ (ب) الاضرار المسادية
٦٤٤	٥١١ (ج) السائقون الذين يتصفون بالرعونة والخطورة
٦٤٦	٥١٣ مشروع الأستاذ بيدو
٦٤٦	٥١٤ تعقيب ووجهة نظرنا

الفصل الثالث

الأشياء الخطرة

٦٥٣	٥١٨ فكرة الشيء الخطر في التشريعات المعاصرة
	المبحث الأول : فكرة الشيء الخطر والمعايير التي قيل بها للتمييز بين الأشياء الخطرة وغير الخطرة
٦٥٩	٥٢٠ أصل هذه الفكرة
٦٦١	٥٢١ فكرة الشيء الخطر في أحكام مجلس الدولة الفرنسي
	أسباب الخلاف القائم بين مجلس الدولة ومحكمة النقض الفرنسية في شأن الأخذ بفكرة الشيء الخطر
٦٦٣	٦٧٠ المعايير الفقهية في تحديد الشيء الخطر
٦٧٠	٥٢٨ المعيار المزدوج
٦٧١	٥٢٩ المعيار الموضوعي
	معيير تحديد الشيء الخطر في بعض النظم القانونية والتشريعات المعاصرة
٦٧٤	٥٢١ المبحث الثاني : تقرير المسؤولية عن بعض الأشياء
٦٧٦	الشديدة الخطورة بمقتضى نصوص خاصة
٦٧٦	٥٢٣ تمهيد وتقسيم
٦٧٨	١ — المسؤولية عن الاضرار الناشئة عن فعل الطائرات
٦٧٨	٥٣٥ في فرنسا
	في بعض التشريعات الأخرى (إنجلترا — ألمانيا —
٦٨٢	٥٣٦ الاتحاد السوفيتي)
٦٨٤	٥٣٧ في مصر

صفحة	نبذة
٦٨٥	٥٣٨ ٢ — المسؤولية عن فعل المركبات المعلقة في فرنسا ...
٦٨٧	٥٣٩ ٣ — المسؤولية عن أعمال التركيبات والسفن النووية في فرنسا ...
٦٩٠	٥٤٠ تحديد المسئول ...
٦٩٢	٥٤١ الاعفاء من المسؤولية ...
٦٩٢	٥٤٢ المسؤولية عن الاضرار النووية مسؤولية موضوعية تستند الى التأمين ...
٦٩٣	المبحث الثالث : القانون الألماني الصادر عام ١٨٧١ ...
٦٩٣	٥٤٣ نظرة عامة ...
٦٩٥	٥٤٤ شرح نصوص القانون ...
٦٩٩	٥٤٨ القانون ١٨٧١ والتأمين من المسؤولية ...
٧٠١	٥٤٩ توسع المشرع الألماني في المسؤولية بدون خطأ في مجالات أخرى ...
٧٠٣	الخاتمة ...
٧١١	ايضاح المختصرات ...
٧١٣	قائمة المراجع ...
٧٣٣	الفهرس ...

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية
القاهرة - تليفون : ٨٢٦٢٨٠

رقم الإيداع : ١٩٧٨/٣٣٦٢

الترقيم الدولي : ٦ - ٢٦٢ - ٢٥٦ - ١٩٧٧